الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/31/L.46
29 November 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الحادية والثلاثون
اللجنة الثانية
البندان ٥٦ و ٦٦ من جدول الاعمال

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة

اثيوبيا ، باكستان ، السودان ، الفلبين : مشروع قرار

مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والقرار ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ،

واذ تشير كذلك الى قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٤ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ ،

واذ تلاحظ بعميق القلق أن المدفوعات الباهظة الخاصة بخدمة الديون ، وحالات العجز في الحساب الجاري الناشئة عن الاضطراب في الاقتصاد العالمي ، وعدم كفاية كل من الدعم الموجه لموازين المدفوعات والمساعدة الانمائية الطويلة الأجل ، الى جانب الشروط القاسية والتكاليف المرتفعة للقروض في أسواق رأس المال الدولية ، والصعاب التي تعترض وصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، قد تضافرت ، في جملة أمور ، لتمارس ضغوطا خطيرة ومحرجة على القدرة الاستيرادية للبلدان النامية وعلى احتياطياتها ، مهددة بذلك عملية انمائها ،

واذ تدرك أن تدهور شروط التبادل التجاري الخاصة بالبلدان النامية ، والقروض القصيرة الأجل ذات الكلفة العالية التي اضطرت في الآونة الأخيرة الى الحصول عليها ، جعلت عبء الديون الواقع على هذه البلدان يتفاقم بصورة خطيرة ،

واقتناعا منها بأنه يمكن التخفيف من هذه الحالة التي تواجه البلدان النامية باتخاذ تدابير حاسمة وعاجلة للتخفيف من ديونها الرسمية والتجارية على السواء ، وبأن هذه التدابير تعد أمرا جوهريا لاستعادة انطلاقة النمو التي توقفت أثناء الأزمة الاقتصادية ولتحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

واذ تعترف بأنه يوجد ، في ظل الظروف الراهنة ، عناصر مشتركة كافية فيما تواجهه البلدان النامية من صعاب متعلقة بخدمة الديون ، تستدعي اتخاذ تدابير عامة فيما يتعلق بديونها الحالية ،

واذ تسلّم بما تواجهه أشد البلدان تأثرا وأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، من ظروف شاقة وأعباء ديون ذات طابع خاص ،

١ - تشدد على أنه ينبغي النظر في جميع هذه التدابير وتنفيذها بطريقة ليس فيها مساس بأهلية أي بلد نام للاقتراض ؛

٢ - وترى أن اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تستلزم الابتعاد باجراءات اعادة تنظيم الديون المستحقة للبلدان المتقدمة النمو عن التجربة السابقة ذات الاطار التجاري أساسا وجعلها تختطّ بهما انمائيا ؛

٣ - وتؤكد مساس الحاجة الى التوصل الى حل عام وفعّال لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ؛

٤ - وتوافق على أن التدابير الدولية لتخفيف الديون ينبغي أن تشمل ما يلي :

ألف (أ) الديون الرسمية:

'١' الديون الثنائية المستحقة للبلدان المتقدمة النمو

(أ) ينبغي تحويل الديون الرسمية لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية من بين البلدان النامية الى منح ؛

(ب) ينبغي أن تعامل سائر البلدان الأشد تأثرا نفس المعاملة المشار اليها أعلاه ، أو ، وهذا هو الحد الأدنى ، ينبغي أن يعاد حساب ديونها الرسمية المعلقة السداد وفقا للشروط الحالية للمؤسسة الانمائية الدولية مع حساب عنصر منحة لا يقل عن ٩٠ في المائة ؛

(ج) ينبغي أيضا أن يتيح الدائنون والمتبرعون من البلدان المتقدمة النمو تخفيف الديون لمن يطلب ذلك من البلدان النامية الأخرى ؛

'٢' الديون المتعددة الأطراف :

ينبغي لمؤسسات التمويل الانمائي المتعددة الأطراف تقديم مساعدة برنامجية لكل بلد من أشد البلدان تأثرا ، وأقل البلدان نموا ، والبلدان الجزرية وغير الساحلية من بين البلدان النامية ، بما لا يقل عن مدفوعات خدمة الديون التي يدفعها لهذه المؤسسات . أما بالنسبة للبلدان النامية الأخرى المهتمة بالأمر ، فينبغي لمؤسسات التمويل الانمائي المتعدد الأطراف ان تقدم لهذه البلدان ، في حدود ما تطلبه ، مساعدة برنامجية لا تقل عن مدفوعات خدمة الديون التي تدفعها لهذه المؤسسات ؛

(ب) الديون التجارية :

'١' ينبغي التوصل الى اتفاق دولي لتوحيد ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر واعادة جدولة السداد على مدة لا تقل عن ٢٥ سنة ؛

'٢' ينبغي أن يتم توحيد الديون التجارية واعادة جدولة سدادها عن طريق تمويل الديون التجارية للبلدان النامية المهتمة بالأمر ؛

'٣' ينبغي انشاء جهاز مالي لاعادة تمويل الديون الباهظة القصيرة الأجل كتلك التي تم الحصول عليها في السنوات الأخيرة ، ويخصص لاستعمال البلدان النامية المهتمة بالأمر ؛

'٤' فيما يتعلق بالديون التجارية التي حصلت عليها البلدان النامية طالبة التخفيف عن طريق الأسواق المالية أو مؤسسات الائتمان ، يمكن الأخذ بحلين للتخفيف عنها هما :

(أ) ينبغي لحكومات البلدان التي توجد فيها مؤسسات الائتمان أن تتخذ تدابير لاقناع هذه المؤسسات باعادة جدولة مجموع أصل الدين والفوائد المستحقة عليه أو اعادة تمويلهما . وينبغي أن تكون اعادة التمويل هذه وفقا لأدنى أسعار في السوق ، أو بالسعر الأصلي ، أيهما يكون في صالح المدين . وينبغي ألا تقل فترة استهلاك الدين عن الفترة الخاصة بالعملية الاصلية التي تجرى اعادة تمويلها وقت اعادة التمويل المذكورة ؛

(ب) تقوم حكومات البلدان المتقدمة النمو الدائنة المشتركة في اعادة جدولة الديون الرسمية الخاصة بالبلدان المدينة بمنح قرض واعانة فوائد لاعادة تمويل ديون البلد المدين المالية الخاصة . وينبغي أن يكون مقدار هذا القرض مساويا لأصل الدين والفوائد المستحقة عليه وينبغي أن يكون بنفس الشروط الموضوعة لاعادة جدولة الدين العام ؛

٥ - وتوافق كذلك على أن يكون النظر في المفاوضات المقبلة بشأن الديون في اطار أهداف انمائية متفق عليها دوليا ، والأهداف الانمائية الوطنية ، والتعاون المالي الدولي ، وعلى أن تتم اعادة تنظيم ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر وفقا لأهداف واجراءات ونظم توضع لهذا الغرض ؛

٦ - وتحث المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي على التوصل الى اتفاق مبكر بشأن مسألة التخفيف العاجل والمعمم من الديون الرسمية لأشد البلدان تأثرا ، وأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، وبشأن اعادة تنظيم نظام اعادة المفاوضات بشأن الديون بكامله لكي يتخذ وجهة انمائية وليست تجارية ؛

٧ - وترجو من الاجتماع الوزاري لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في ١٩٧٧ أن يقوم باستعراض نتائج ما يجرى من مفاوضات بشأن هذه المسائل في محافل أخرى ، وأن يتوصل الى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لتوفير حل عاجل لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية .

- - - - -